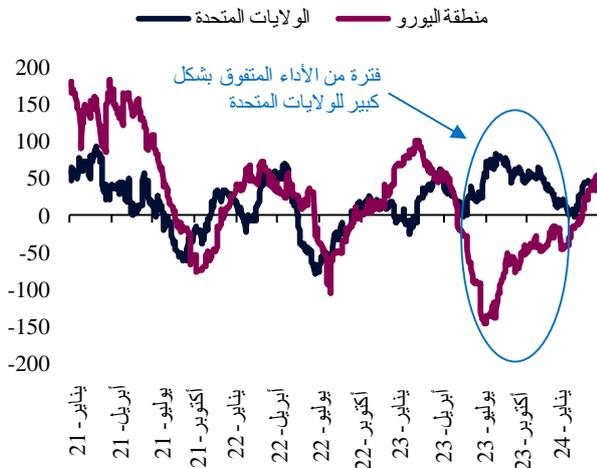


احتمالات محدودة لتراجع قيمة اليورو في عام 2024، على الرغم من تباطؤ أداء منطقة اليورو

في توقعات النمو وفروق أسعار الفائدة الحقيقية على تحركات أسعار العملات الأجنبية.

ولكن من وجهة نظرنا، فإن احتمالات تراجع قيمة اليورو في عام 2024 محدودة. بل إننا نرى أن هناك بعض الفرص لارتفاع قيمة اليورو في الأرباع القادمة. وهناك حجتان تدعمان وجهة نظرنا هذه.

مؤشر سبتي للمفاجآت الاقتصادية
 (نقاط المؤشر، 2024-2021)



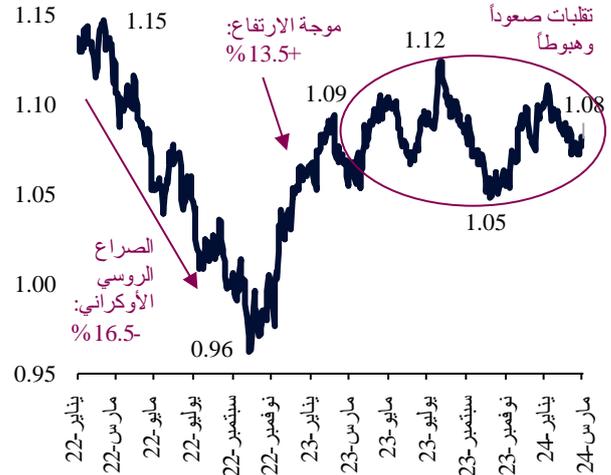
المصادر: بلومبرغ، تحليلات QNB

أولاً، من المرجح أن تكون توقعات النمو النسبي في منطقة اليورو أفضل مما هي عليه في الولايات المتحدة خلال الأشهر المقبلة، بعد فترة طويلة من الأداء المتفوق للولايات المتحدة. ويبدو أن موجة مفاجآت البيانات الاقتصادية السلبية في منطقة اليورو قد بلغت نهايتها، مما يشير إلى أن التوقعات السلبية السابقة ستكون متبوعة بمفاجآت إيجابية. وينعكس هذا الأمر في التحركات الأخيرة لمؤشر سبتي للمفاجآت الاقتصادية، وهو مؤشر مبكر يرصد مدى تجاوز أو تأخر المؤشرات الاقتصادية عن إجماع التوقعات. للمرة الأولى منذ عام تقريباً، أشارت البيانات في المجمل إلى مفاجآت إيجابية في منطقة اليورو. وفي المقابل، بدأت المفاجآت الإيجابية تضعف في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تتقلص "فجوة النمو" الحالية بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بشكل كبير، مما يدعم ارتفاع قيمة اليورو في هذه العملية.

ثانياً، من المرجح أن يؤدي انخفاض التضخم في كل من منطقة اليورو والولايات المتحدة إلى تحركات في فروق أسعار الفائدة، وذلك سيكون مؤاتياً لارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي. قدم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حتى الآن خطاً أكثر صرامة لخفض أسعار الفائدة في عام 2024 بالمقارنة مع البنك

شهدت عملة اليورو تقلبات كبيرة منذ بداية الصراع الروسي الأوكراني في أواخر فبراير 2022، عندما ظهرت مخاوف كبيرة بشأن سلامة الأوضاع العامة لاقتصاد منطقة اليورو. في البداية، مع انتشار التشاؤم بشأن تفاقم الصراع ومشاكل أمن الطاقة في أوروبا، انخفضت قيمة اليورو بشكل حاد مقابل الدولار الأمريكي، لتستقر عند مستوى أدنى بكثير من مستوى التكافؤ. ولكن في أواخر عام 2022، عندما تم احتواء الصراع في أوروبا الشرقية وتمكنت منطقة اليورو من تجنب العواقب الوخيمة لأزمة الطاقة، ارتفعت قيمة اليورو بشكل كبير، وعوّضت معظم الخسائر السابقة. وبعد ذلك، شهدت قيمة اليورو بعض التقلبات صعوداً وهبوطاً.

اليورو مقابل الدولار الأمريكي
 (سعر صرف، 2024-2022)



المصادر: هيفر، تحليلات QNB

وبينما يناقش المستثمرون والمحللون ما إذا كان زوج العملات هذا، الذي يعتبر الأكثر أهمية، سينحرف عن نطاقه العام الحالي (اليورو مقابل الدولار الأمريكي: 1.05-1.12) في اتجاه الصعود (ارتفاع قيمة اليورو) أو الهبوط (انخفاض قيمة اليورو)، تظل التوقعات العامة لمنطقة اليورو سلبية. وعلى الرغم من أن منطقة اليورو ككل تمكنت من تجنب الركود في الفصول الأخيرة، لا يوجد مجال كبير للتفاؤل بشأن النمو الاقتصادي للمنطقة. وذلك لأن مفعول رفع أسعار الفائدة بمقدار 450 نقطة أساس من قبل البنك المركزي الأوروبي منذ يوليو 2022 لم ينتقل بعد إلى بقية الاقتصاد الحقيقي، مما يؤثر على قرارات الاستثمار والاستهلاك. علاوة على ذلك، وبعد أكثر من عام من تقديم الدعم للأسر والشركات في مواجهة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، تستعد السلطات المالية لسحب تدابير التحفيز الطارئة بشكل تدريجي. وبعد هذا أمراً سلبياً بالنسبة لتوقعات النمو لليورو، حيث تؤثر التغيرات

رؤوس الأموال العالمية نحو منطقة اليورو بدلاً من الولايات المتحدة.

وبشكل عام، من المرجح أن تؤدي المراجعات في توقعات النمو النسبي وفروق أسعار الفائدة إلى دعم اليورو أكثر من الدولار الأمريكي. وهذا من شأنه أن يقلل احتمالات حدوث أي هبوط كبير في قيمة اليورو ويضع هذه العملة في الجزء العلوي من نطاقها الأخير، مع توقعات بأن يصل سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي إلى حوالي 1.15-1.10.

المركزي الأوروبي. ففي حين يُتوقع أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس هذا العام، من المتوقع أن يخفض البنك المركزي الأوروبي الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس فقط خلال نفس الفترة، حتى لو كان التضخم في منطقة اليورو يتباطأ بسرعة أكبر مما هو عليه في الولايات المتحدة. وسيؤدي ذلك إلى خفض أسعار الفائدة الاسمية في الولايات المتحدة من 5.5% إلى 4.5% وخفض أسعار الفائدة في منطقة اليورو من 4% إلى 3.25%، مما يؤدي إلى تضيق الفارق في أسعار الفائدة من 150 نقطة أساس إلى 125 نقطة أساس. وهذا سيكون في صالح اليورو، حيث أن انخفاض الفارق في العائد سيدفع المزيد من

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.